البترول ومناهج وفلسفات
التنمية الريفية في السودان

صالح عبد الله العريني

مقدمة :-

في هذه المقالة سوف نتناول موضوع استغلال البترول وأثره في أحداث التنمية الريفية من خلال بعض المناهج والفلسفات التي نقترحها دون الخوض في تفاصيلها. ولتحقيق هذا الغرض تتعرض هذه الورقة لتعريف مفهوم التنمية الريفية ولبعض مناهجها واساليبها في السودان مبينه بعض خصائصها ومدى ملائمتها للبترول كممر هام ومرتكز للنمو والتطور . أيضاً تتناول هذه الورقة بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على اكتشاف البترول وعلاقتها بالتنمية الريفية من ناحية عامة وعلاقة هذا بالنهج والفلسفة إلتي تقترحها .

مفهوم التنمية الريفية :-

لاشك أن التنمية الريفية من أكثر عمليات التنمية تعقيداً لتأثيرها المباشر بالفكر السياسي والحالة الاجتماعية والاقتصادية لإى بلد ما كما أن العوامل البيئية والتقاليد والموروثات المحلية تلعب بالمثل ادواراً هامة في تحديد الاساليب والمناهج والبرامج (١) . عليه ليس هنالك مدخلاً واحداً بل تتعدد النماذج لتاخذ اشكالاً تختلف باختلاف الاوضاع البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الاقطار كما أنها قد تختلف داخل البلد الواحد باختلاف المقومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين الاقاليم الريفية المختلفة .

إن التنمية الريفية هى نتاج التغيرات نوعية وكمية في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية . فالتنمية تعني زيادة ملحوظة في دخول الأفراد وتحقيق مستوى اعلى من الخدمات الاجتماعية والرفاهية . بالتالى يجب أن لاينظر اليها كنتاج لمشروعات متفرقة لايجمعها تنسيق أو هدف ، فالتعليم مثلاً والارشاد الريفي دون ربطها ببرامج اقتصادية واجتماعية ينعدم تأثيرها أو يقل لدرجة تصبح هذه البرامج عبئاً على امكانيات الدوله والاقاليم . فالنظرة يجب أن تكون أكبر واشمل في مقاصدها كما ينبغى أن تؤسس على شمولية المدخل والتزاوج بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتتمكن اقاليم الريف من احداث التنمية المتكاملة حتي يتم التوازن بينها وبين غيرها من اقاليم المركز الانمائي . فالتنمية الريفية بهذا المفهوم تقوم على أساس من التناسق بين السياسات والمشاريع المتكاملة لتحقيق حياة افضل

للمجتمعات الريفية لها قوة دفع تعمل على تحقيق استمرارية التنمية دون توقف (٥٨) كل هذا لن يحدث الا اذا تم تحديث اساليب ووسائل الانتاج وتغيرت المفاهيم البالية التي تقف حجر عثرة في طريق التجديد والابتكار ، الشئ الذى يتطلب مشاركة المجتمعات الريفية في تحديد اهدافها ومساهمتها في تخطيط وتنفيذ وادارة مشاريع التنمية الريفية المتكاملة .

إن التنمية الريفية المتكاملة لن تتم الا اذا توفرت لها العناصر التالية :-

١. انحياز النظام السياسي للتنمية الريفية دون تردد خاصة فيما يتعلق بالسياسات المساعدة في مجالات الاراضي ، الاسعار ، التخطيط الاقليمى ، والقوانين المشجعة لعدم التمركز الانمائي خاصة في مجال الصناعة والخدمات والنمو الحضرى .

٢. استنفار الجماهير ومشاركتها في مراحل التخطيط المختلفة : من تحديد للاهداف واختيار للبدائل وتنفيذ للمشاريع وادارتها .

٣. خلق الاجهزة الوسيطة ذات الكفاءة والفعالية الادارية لتعمل على توفير ومد المناطق الريفية بما تحتاج اليه من مدخلات مالية وزراعية وتقنية وبشرية .

٤. خلق الاجهزة القادرة على اتخاذ القرار ثم التخطيط والتنفيذ مع توفير الاعتمادات داخلها أو من اجهزة ادارية وفنية أعلى .(٢)

٥. توفير المعلومات المتجددة وربطها بالتخطيط واتخاذ القرار .

٦. الدراسات الواعية لاحتياجات مشاريع التنمية الريفية للتكنولوجية الحديثة مع توفيرها حسبما تقتضيه الحاجة مع رصد أثارها .

٧. يجب الاهتمام بالعائد الاقتصادى والمالى لمشاريع التنمية الريفية حتي تتمكن من أن تعيد تكاليفها الاستثمارية وبالتالى توفير رؤوس الاموال للمساهمة في مشاريع التنمية الريفية في مناطق أخرى .

٨. يجب أن ترتبط مشاريع التنمية الاجتماعية وفقياً باحتياجات الريف الفعلية-إقتصادية كانت أو إجتماعية .

٩. التنسيق بين الأجهزة الحكومية التي تتعامل مع التنمية الريفية على كل المستويات المحلية أو المركزية اذ إنه بعدم التنسيق تتبعثر المجهودات ويفقد التكامل أهم مكوناته .

١٠. أختيار النهج والاسلوب التنموى الذى يلائم المقومات البيئية والمكونات الاقتصادية الاجتماعية للمجتمعات الريفية المعنية .

١١. ربط مشاريع التنمية الريفية بالخطط القومية مع تشجيع الأنتاج التخصصي وبالتالى تحقيق معدلات أعلى للتمازج بين الأقاليم المختلفة عن طريق تبادل المصالح الاقتصادية ، فتزداد الحركة بين الأقاليم وترتفع معدلات المزج الثقافي والأجتماعى وبذلك تقوى الوحدة القومية والشعور بالمواطنة .

خصائص ومناهج التنمية الريفية بالسودان :-

لقد حقق السودان الكثير من الانجازات في بعض المناطق الريفية خاصة على ضفاف النيل . ففي مشاريع الرى المختلفة كالجزيرة وخشم القربة وبعض مشاريع النيل الأبيض والازرق ارتفعت دخول الأفراد وتحقق مستوى أعلى من الخدمات والرفاهية . أما بقية اجزاء القطر الأخرى فتعثرت مشاريع التنمية الريفية أو لم تبدأ اصلاً ، ولم تتغير احوال أهل الريف كثيراً . بالطبع كان لادخال بعض الخدمات الاجتماعية في هذه المناطق أثرها في رفع الوعى الأجتماعى مع زيادة معدلات الهجرات من الريف إلى المدن كما كان لازدياد الطلب على بعض المنتجات المحلية خاصة المحاصيل الزراعية أثره في تحول الاقتصاديات المعيشية من توفير للاحتياجات المحلية فقط إلى انتاج فوائض للتسويق .

وبالرغم من هذه الانجازات فإننا مازلنا في أول الطريق ولم نحقق بعد ازالة الفقر والجهل والمرض من الريف السوداني بل قد ازداد وضع الريف السوداني تعقيداً نتيجة للتمركز التنموى في عاصمة البلد المثلثة ومحور الجزيرة الذى استأثر بالكثير من الاستثمارات في مجالات الصناعة والتجارة والبناءات الهيكلية .[٣] وبالتالى اصبح أكثر منافسة عن غيره من اقاليم السودان فتراكمت فيه الاستثمارات وارتفعت فيه معدلات النمو لعوامل السوق المختلفة ، وقوة الدفع الداخلية الناتجة من العلاقات الاقتصادية المحلية وليدة التراكم الاستثمارى أساسا . هذا بالاضافة إلى أن اغلب الصناعات في هذا الاقليم تحويلية وتعتمد إلى حد كبير على خامات الريف السوداني خاصة الزراعية منها وعلى العمالة المهاجرة من الريف أيضاً [٤]. كما أن نسبة عالية من روؤس الاموال المستثمرة واصحابها قد هاجرت من الريف إلى هذا المركز الانمائي . كل هذا يعني إنه نتيجة للعلاقات الاقتصادية السائدة أن الكثير من اقاليم الريف السوداني اصبحت تابعة اقتصادياً لهذا الاقليم وانها باستمرار تفقد أهم عوامل الانتاج المختلفة من خامات وعمالة ورؤوس أموال ورجال اعمال إلى هذه المنطقة مما يترتب عليه ظهور علاقات استغلالية متمثلة في تحويل الكثير من اقاليم الريف السوداني إلى مخزون من عناصر الانتاج يوفر احتياجات محور الجزيرة والخرطوم المتزايدة .

لاشك أن هذا الوضع ضد مصلحة الريف السوداني لأن استمراره يعني اتساع الفجوة الحضارية بينه وبين بقية اجزاء السودان وازدياد الهيمنه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالى تسخير مقدارات الريف لخدمة هذا المحور . كما أن هذا النمط التنموى يعمل باستمرار على تحديد وجهة الاستثمارات لتتمركز بدورها نتيجة للضمانات والمعلومات المتوفرة – في أو حول اقليم الخرطوم الجزيرة.

قطعاً كل هذا ضد مصلحة الريف واستمرار هذا النمط التنموى قد يقوى من النعرات السياسية الاقليمية وبالتالى إلى الالحاح والمطالبة بنصيب في التنمية . وبعدم وجود التصورات والمداخل لتنمية الريف خاصة خارج حوض النيل قد تنفذ المشاريع الانمائية نتيجة للضغوط السياسية دون دراية كاملة

بالمقومات والاولويات المحلية ، فيكون الفشل نصيب هذه المشاريع مهددة بذلك الجهود والموارد المالية المحدودة [٥].

نستطيع أن نحدد إنه منذ الحكم الثنائي وخلال الحكم الوطني لم تتبلور خطط متكاملة لتنمية الريف السوداني فيما عدا بعض اجزاء حوض النيل ومناطق أخرى محدودة . ويرجع هذا لعوامل كثيرة منها ما يعود للاوضاع الاقتصادية في البلاد أو إلى عدم ابتكار المداخل المتكاملة لتلائم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة في الريف السوداني . أن ضعف الوضع الاقتصادى العام وتركيباته السكانية (المجالية) لاتشجع على انتشار الاستثمارات بل بالعكس تماماً تشكل قوة دفع المناطق إلتي تتوفر فيها البناءات الهيكلية والضمانات الأخرى مما يبعد الكثير من الريف السوداني خارج دائرة الضوء. وبالمثل تماماً نجد أن الفكر التخطيطى السوداني لم يساعد على خلق البرامج أو المداخل إلتي تتناسب وأجزاء الريف المختلفة لأن التخطيط كان حبيساً لفكرة المشروع الزراعى ومحدوداً بالاراضي النيلية لفترة طويلة وحتي أواخر السبعينات . أن فكرة التنمية الشاملة على نطاق المشروع هى تدرج لمفهوم المشروع التجارى إلتي ظهرت في السودان بظهور مشروع الذيداب عام ١٩٠٤م ومن ثم الجزيرة ١٩٢٥م إلتي اصبحت فيما بعد النموذج الذى اتبع بكامله أو باختلافات صغيرة في أغلب المشاريع التجارية أو التجارية الاستيطانية أو الاعاشية على ضفاف النيل . أن مفهوم المشروع الشامل كمدخل للتنمية الريفية يعتبر من أهم المداخل الا إنه أكثر تكلفة وتعقيداً خاصة اذا تعدت البرامج التركيز على المحصولات الزراعية لتأخذ في الإعتبار الاحتياجات الاجتماعية والثقافية للمنطقة المعنية . فالمشروع كنموذج للتنمية بدأ في السودان بالتركيز على محصولات زراعية بعينها كالقطن في الذيداب والذرة والقطن في المشاريع الحكومية بالشمالية ومشروع الجزيرة ومشاريع النيل الأبيض والازرق والقاش وبركة .

في كل هذه المشاريع وحتي الاستقلال في عام ١٩٥٦م كان المشروع يعني توفير مدخلات معينة ومحدودة لأنتاج محصول نقدى وآخر أعاشي . لقد تتبدل المحاصيل بتبدل السياسات الا أن توفيراحتياجات الأنتاج أو جزء منها هو الركيزة الاساسية في مفهوم المشروع الانمائي [٦]وبحلول عام ١٩٥٠م وانشاء مصلحة التنمية الاجتماعية بمشروع الجزيرة قد تبدل مفهوم المشروع الحكومى على ضفاف النيل واصبح هنالك تركيز على الخدمات الاجتماعية اسوة ببرامج المدخلات الزراعية خاصة في مشروع الجزيرة والمشاريع الجديدة كامتداد المناقل وخشم القربة والرهد والسوكى (٧).إن الاهتمام بالجوانب الاجتماعية يعني التحول من النظرة الاقتصادية البحتة في احداث التنمية (بغض النظر عن الاهدا ف)إلى مفهوم التزاوج بين المدخل الاقتصادى والاجتماعى . بالطبع هذا التزاوج لم يأت أكله في كثير من المشاريع المروية نتيجة إلى سوءالتخطيط أو لعدم تنفيذ البرامج الاجتماعية كما حدث في الامتدادات الجديدة بخشم القربة والسوكى مثلاً [٨]. كما أن مشاريع الطلمبات الخاصة قبل وبعد

التأميم لم تهتم بتوفير الخدمات المتكاملة للمزارعين فيما عدا بعض المواقع .

أما في المناطق المطرية فكان الوضع ولا يزال أكثر سوءا عن المناطق المروية،فقد صاحب هذه المناطق الكثير من التخبط من حيث ايجاد النموذج الذى يلائم الاوضاع المحلية المختلفة . ففكرة المشروع قد طبقت في جبال النوبة منذ عام ١٩٢٤م مع التركيز على زراعة القطن وتوفير بعض المدخلات كالبذرة المحسنة والتسويق مع اهمال الجانب الاجتماعى أو حتي التكامل الاقتصادى بين القطاع التصديرى وهو القطن والاحتياجات الاقتصادية المحلية في شكل صناعات لمنسوجات مثلاً . وفي اواسط الاربعينات نفذت فكرة المشروع في منطقة الزاندى من خلال سياسة النمو الاجتماعى التي كان من روادها توتهل والتي كانت تختلف في مكوناتها عن تجربة جبال النوبة لما تهدف له من تكامل بين الزراعة والصناعة وتوفير الاحتياجات الأخرى للزاندى المستقرين . وفي نفس الفترة – نفذ مفهوم المشروع في منطقة القدنبلية باقليم القضارف على أسس لم تختلف كثيراً عن نموذج الجزيرة من حيث توزيع الحواشات وتفصيل الاعباء بين الإدارة واصحاب الحواشات . بالطبع واجة هذا النموذج الكثير من المشاكل والمعوقات مما حدا بالحكومة إلى الغاء هذه الشراكات وفي أوائل الخمسينات وتبني سياسات شجعت دخول رؤوس الاموال الخاصة واحتكارها لتطوير ونمو الزراعة الآلية المطرية حتي أوخر الستينات ليس في اقليم القضارف فحسب بل في اجزاء السهول الطينية الوسطى في الدالى والمزموم واقدى والقوابين وقوز روم والمقينص وجبال النوبة وغيرها من مناطق الزراعة الآلية (١٠)وقد اطلق على هذه الاستثمارات الزراعية اسم مشاريع،وأن كنا لا نعترض على هذه التسمية – الا انها بالطبع تمثل نوعاً أخر من مفهوم «المشروع» السائد في مشاريع الدولة الكبرى ما عدا مشاريع السكر . فهى في الغالب مشاريع خاصة تخصصت في انتاج الذرة والسمسم مع وجود بعض المحاصيل الأخرى كالقطن والفول في مساحات كبيرة تتراوح بين ٧٥٠ والف فدان .إن هذه المشاريع تجارية في الأساس تقوم على توفير بعض المدخلات الزراعية دون اهتمام بالخدمات المختلفة معتمدة على مجهودات الدولة في توفيرها .

أن المفهوم السائد للمشاريع الآلية لم يشتمل على الاحتياجات الفعلية لسكان هذه المناطق من المستقرين والرحل . كما أن المفهوم بلونه التجارى قاصراً على ادراك متطلبات التنمية الريفية المتكاملة وان كان له اثرة في توفير عمالة موسمية وانتشار بعض الابتكارات الا أن سلبياتها أكبر بكثير من إيجابياتها إن تحويل العائدات المحلية مثلاً من هذه المشاريع إلى قطاعات اقتصادية أخرى مرتبطة بالحضر وبالتالى إلى أقاليم أخرى يعني حرمان هذه المناطق من حقوقها إلتي كان يمكن أن تعود عليها بفوائد جمة لو اتسع المفهوم وتبدل لونه الاستغلالى (١١).

لقد ادركت الدولة ابعاد هذا المفهوم التجارى للزراعة الآلية مؤخراً وعملت من جانبها على تدارك الموقف بادخال الزراعة الآلية الموجهة وانشاء مزارع الدولة لتشرف عليها المؤسسة العامة للزراعة الآلية

إلتي من اهدافها أيضاً التخطيط والمتابعة وتوفير بعض الخدمات الضرورية المرتبطة بالزراعة الآلية كفتح الطرق والتمويل وتوفير مياه الشرب مثلاً (١٢).

ونسبة لعدم ملائمة المشاريع الآلية كنموذج لتنمية الكثير من اقاليم الريف السوداني كان لا بد أن تطور الدولة مفاهيم تنموية أخرى تأخذ في الإعتبار الاقتصاديات المحلية والمتطلبات البيئية المختلفة ومبدأ مشاركة المجتمعات المحلية في عملية التنمية والتحول .فظهرت بعض المشاريع التي كان من اهدافها التكامل أو التكامل والشمول . فتحديث الزراعة في جبال النوبة كان يهدف إلى توفير وتكامل الخدمات الزراعية على نطاق المشروع الواحد للمزارعين المجمعين . وبغض النظر عن المشاكل التي واجهت هذه التجربة في مجال المكننة وفقدان التكامل الداخلي وعدم التخطيط للخدمات الاجتماعية والتكامل الخارجي– الا أنها تعتبر مؤشراً هاماً في تبني نماذج تختلف في مضمونها واهدافها عما كان سائداً . وبالاضافة إلى كونها رائدة فقد ادت هذه التجربة إلى تكثيف المجهودات في استنباط التقنية الملائمة وامثل الوسائل لتكامل الخدمات في منطقة جبال النوبة (١٣)

وبالمثل لقد ظهرت مشاريع أخرى تهدف إلى الشمول والتكامل على نطاق المشروع الواحد لكن دون إعتبار للتكامل مع مشاريع أخرى مما يقلل من عائدها على نطاق المنطقة.فجريح السرحة يعتبر نموذجاً للشمول والتكامل الداخلي حسب الاهداف المعلنة الا أن تفاصيل الخطة وتنفيذها لم يحققا الشمول والتكامل علماً بإن المشروع لم يخطط له في داخل الاطار الاقليمي العام لرصد احتياجاته من الخدمات المساعدة وعلاقته بالوضع الاقتصادى المجالى المستقبلى (١٤)وبالمثل نجد أن مشروع ساق النعام كان يهدف للتكامل وشمول النظرة من توفير لاحتياجات الرى والزراعة والخدمات متمثلة في مدرسة ونقطة غيار وجمعية تعاونية . لقد واجه تنفيذ المشروع الكثير من المصاعب والاحباطات التي تعود إلى التسرع في تنفيذ المشروعات قبل اجراء الدارسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية الكافية . قطعاً لم يكن التعجيل – بغض النظر عن توفير حسن النية – خاصية لازمة لهذا المشروع على حدة بل هى سمة عامة لازمة لتنفيذ الكثير من المشاريع في الريف السوداني . بالطبع أن عدم وفرة الدراسات يؤدى إلى جهل المخطط بالحقائق المحلية وبالتالى قد لا تتوافق الوسائل أو حتي النماذج المقترحة لتحقيق اهداف التنمية والتحول ، بل قد تؤدى إلى الفشل الذريع .

ومن مشاريع التكامل – ايضاً – مشروع التنمية الريفية المتكامل لابيي والذى يشتمل على خدمات صحية ، وتعليمية ، ومواصلات ونقل ، وتدريب ، ومزارع تعاونية . قد يحقق المشروع التكامل الداخلي لهذه البرامج والتنسيق فيما بينها الا أن المشروع بمكوناته غير شامل بمعني إنه قد اقتصر على الدينكا متناسياً أن هذه المنطقة تستغل موسمياً بقبائل رعوية كان يجب أن تأخذ احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية في الحسبان لضمان نجاح التجربة .

ومن المشاريع الأخرى – مشروع التنمية المتكامل بالنيل الازرق ومشروع تنمية غرب السافنا وكلا

المشروعين يهدفان إلى التكامل وبالاضافة هنالك الكثير من المشاريع الرائدة بغرب وجنوب السودان اكثرها مؤسس على توفير واحد أو اكثر من الاحتياجات الهامة لاحداث التنمية . فالمزارع الرعوية باقليم بابنوسة مثلاً تقوم على فكرة صيانة المراعى وتنظيمها مع تحديد الوحدات الرعوية داخلها .

بالاضافة إلى المداخل السابقة لقد تبنت الدولة مداخل قطاعية الغرض منها اساساً توفير بعض احتياجات أهل الريف من الخدمات الاجتماعية لكن دون ربطها بمحاولة تنمية الموارد الاقتصادية المحلية . كل هذه البرامج بالاضافة إلى بعض البرامج الاقتصادية إلتي لا تتداخل مباشرة مع عمليات الانتاج كالتسويق مثلاً لها تاثيرها على الريف السوداني . وبتحليل هذه البرامج نجد أن السلبيات تفوق الايجابيات في الغالب الاعم اذ انها غير متناسقة أو متكاملة مع بعضها البعض كما أن مواقعها لم يتم اختيارها على اسس سليمة ، وانها قد لا تمثل الاوليات والرغبات المحلية . فالخدمات الاجتماعية دون تكاملها داخلياً وربطها ببرامج اقتصادية لاتؤدى إلى التحول المطلوب أو تحقيق معدلات أعلى من الانتاج على الاقل في المدى القريب . هذا بالاضافة إلى أن عدم تكامل وملائمة بعض مشاريع التنمية كتوفير المياه الريفية مثلاً قد يؤدى إلى نتائج عكسية منها الرعى الجائر وبالتالى التأثير السلبي على الاقتصاديات المحلية . ايضاً الخدمات الاقتصادية غير المرتبطة ببرامج تحديث الانتاج كتسويق الماشية مثلاً قد تشجع المنتج خاصة الرعاة التقليديين على سحب معدلات أعلى من طاقة القطيع المتاحة مما يشجع على بيع الاناث من الماشية عبر القنوات التشجيعية الحديثة وبالتالى تنخفض معدلات النمو الحيواني مما يترتب عليه افقار هذه المجتمعات على المدى القريب .

لقد حاولنا في هذا العرض الوجيز التعرف لبعض خصائص برامج التنمية الريفية في السودان ومنه يتضح الآتي :-

١. أن السودان صاحب تجربة حديثة في مجال التنمية الريفية – خاصة المتكاملة .
٢. أن مفهوم المشروع الشامل قد اتبع لتنمية بعض المناطق على ضفاف النيل الا أن النموذج لم يصلح للمناطق المطرية .
٣. لم يطور السودان خطط قوية لتنمية الريف السوداني لاسباب تتعلق بعدم توفر الامكانيات المالية والبشرية .
٤. أن مشاريع التنمية الريفية بعيداً عن النيل لم تخرج عن نطاق توفير بعض الخدمات الاجتماعية بالاضافة الى بعض الصناعات أو المدخلات الزراعية لانتاج محصول معين في منطقة صغيرة .
٥. في اغلب الاحوال لم يكن المدخل الانمائي شاملاً أو متكاملاً وان كانت بعض المشاريع تهدف لتحقيقها هذا التكامل والشمول .
٦. ضعف اللامركزية في اتخاذ القرار لعدم مقدرتها المالية على تحقيق التنمية الريفية محلياً وبالتالى اعتمادها على النظام المركزى في توفير الاعتمادات .

٧. التضارب بين الاجهزة المركزية والمحلية أو بين الاجهزة المركزية ، أو حتى بين ادارت جهاز مركزى واحد فيما يتعلق بمشاريع تنمية الريف .

٨. تركزت مشاريع التنمية على استغلال الموارد الزراعية المتاحة .

البترول والتنمية الريفية :-

أن اكتشاف البترول في السودان يؤدى إلى الكثير من النتائج المتشعبة المباشرة وغير المباشرة فيما يتعلق بمسار التنمية الريفية في البلاد عامة وفي مواقع حقول البترول خاصة . فصناعة البترول من ناحية عامة تعني ازدياد في حجم الدخل القومى وتوفير للعملات الاجنبية وبالتالى المقدرة على التعامل مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على نطاق الوطن باكمله بفاعلية أكبر وعدالة اوفر . أن عدم المقدرة على توفير البناءات الهيكلية المختلفة في الريف نسبة لقلة الامكانيات وشح الموارد قد تجد سبيلاً للحل بنمو صناعة البترول وازدهارها . كما أن تحسين الاقتصاد القومى قد يشجع على تبني خطط قومية للتنمية الريفية والعمل على تنفيذها لتحقيق عدالة في توزيع الاستثمارات وتوازن في النمو بين الحضر والريف . أن ازدهار الاقتصاد الوطني يعني أيضا المقدرة على توفير احتياجات التنمية الريفية من دراسات وخبراء واموال تقنية تسخر كلها من أجل التغلب على مشاكل الفقر والجهل والجوع والمرض إلتي استأصلت في الكثير من اقاليم الريف السوداني . وهنا يجب أن ننبه أن تحسين الوضع الاقتصادى القومى قد لاينعكس بالضرورة على مسار التنمية الريفية ، بل قد يحدث العكس تماماً خاصة في حالة ازدياد معدلات الاستهلاك وتمركز النمو في المدن والحضر مما يضعف الاستثمارات في الريف وبالتالى يستمر الركود الاقتصادى مع ازدياد الفجوة الحضارية بينه وبين اقاليم التمركز التنموى . كل هذا يستدعى وجود التصورات لمستقبل النمو الاقتصادى على نطاق الوطن باكمله خاصة والبترول وكل ما يتعلق بصناعته يشكل قوة اقتصادية يجب التعامل معها بمنهجية تحتمها المصالح القومية والتوازنات المطلوبة بين الاقاليم . وبالطبع مواقع الحقول ترتبط بعوامل جيلوجية لا نستطيع التحكم فيها الا أننا يجب أن نتدخل في اختيار مواقع كل مايتعلق بصناعة البترول من منشأت تكريريه وتحويله وتجارته حتى يكون الاختيار مؤسساً على تصور كامل لمستقبل توزيع النمو الاقتصادى على نطاق المجال القومى باكمله . وهنا يجب أن لا ينبني الاختيار على العوامل الاقتصادية والسياسية البحتة بل يجب أن تكون هنالك معايير ومبررات متكاملة تأخذ في الإعتبار العائد الاجتماعى والتوازنات الاقتصادية المطلوبة من خلال هذه المواقع . كل هذا لن يحدث الا اذا توفرت السياسات والقوانين إلتي تحكم توزيع وانتشار الصناعة ، وقيام ونمو المدن ، وتقوية اللامركزية في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية الريفية . في رأى أن مثل هذه السياسات والقوانين هى الوسائل الوقائية ضد التمركز وفي نفس الوقت الحامية لمصالح الريف السوداني . ان هذه السياسات هى ترشيد لعملية النمو ولا ينبغى أن يفترض أن القصد منها هو

تعطيل لعملية التطور في مراكز المدن واقاليم الجذب الاستثمارى أو حتي ابطاءلمعدلات النمو الاقتصادى القومى . فالمطلوب اذن ربط للصناعات البترولية باحتياجات النمو الاقليمية والتوازنات المطلوبة لتقوية الشعور بالمواطنة وتحقيق نوع في العدالة . كل هذا مربوط بالسياسات والقوانين إلتي يجب أن تهدف إلى استبدال العلاقات الاستغلالية السائدة اليوم بين مراكز النمو والريف السوداني من حيث جذب واستغلال موارده الخام زراعية كانت أو بترولية (بحكم الوضع في المستقبل .

بالاضافة إلى وضع السياسات والقوانين انفة الذكر – يجب أن تحدد الدولة وعلى المستوى القومى نسبة معينة من الاموال إلتي تحصل عليها نظير عمليات التنقيب لتساعد بها الوحدات الادارية إلتي ينقب فيها . هذه المساعدات تبدأ ببداية عملية التنقيب ويجب أن تكون حقاً مشروعاً لمواطني تلك المناطق حتي تساعدهم على تحقيق بعض رغباتهم المحلية من خلال بعض المشروعات المتكاملة . وباكتشاف البترول واستغلاله ينبغى أن ترتفع نسب الدعم المالية حتي لا يشعر مواطنو تلك المناطق بالغبن نتيجة لاستغلال مواردهم دون عائد محلى يذكر علماً بالمشاكل الاجتماعية والثقافية إلتي يحدثها اكتشاف البترول وما يترتب عليها .

اما عن علاقة البترول بالتنمية الريفية من منظور وجوده كمورد اقتصادى محلى فالوضع أكثر تعقيداً في نظرى للاسباب التالية :–

١. ان بترول السودان يقوم بالتنقيب عنه وتكريره قطاع اجنبي ليس بالضرورة أن تتوافق اهدافه التجارية واهداف التنمية المحلية .
٢. ان البترول قد يوجد في منطقة معينة الا أن الصناعات المتعلقة به قد تبعد مئات الاميال عن مواقع حقول الخام لطبيعة هذه الصناعات واعتمادها على انشطة وخدمات تكميلية أخرى .
٣. ان البترول قد يكتشف في مناطق تبعد عن مراكز الاستقرار أو في مناطق قد تكون غير آهلة بالسكان أو على أحسن الفروض آهلة بالسكان الرحل لفترة وجيزة من كل عام .
٤. ان استغلال البترول قد يعني دخول عنصر ثقافي اجنبي متمثلاً في الخبراء والفنيين لمناطق الضخ ومرتبط ثقافياً واقتصادياً بخارج المنطقة ، وهو شبه مكتفٍ ذاتياً وعلاقاته الداخلية بالمنطقة شبه معدومة ان هؤلاء الخبراء وغيرهم قد يشكلون قيادة جديدة تختلف في اهدافها ومراميها عن القيادات المحلية مما يشجع على نمو الحساسيات والتنافر ، كما أنهم يعلمون على ادخال الكثير من المفاهيم والممارسات منها الايجابي والسلبي .
٥. ان اكتشاف البترول يؤدى إلى زيادة في معدلات الهجرة من اقاليم البلاد الأخرى أو من خارج البلاد الى مناطق الاكتشافات . فترتفع الكثافة السكانية وبالتالى تزداد الاحتياجات للخدمات الاجتماعية والسكن والغذاء والأمن وقد يجتاح تلك المناطق غلاء فاحش .
٦. يتسبب استغلال البترول في تخريب الاقتصاديات المحلية الأخرى نتيجة للاجور المرتفعة التي قد

تدفعها الشركات المستغلة للخامة مما يشجع الكثيرين على هجرة حرفهم السابقة جرياً وراء بريق الوظيفة ذات الدخل العالى .

ولأن البترول من حيث عملياته مرتبط إلى حد كبير بالاجهزة المركزية ، قد تتجاهل الشركات المنقبة أو المستغلة لحقول النفط الاجهزة الادارية المحلية إلتي تصبح نتيجة لهذا التجاهل عاجزة عن الالمام بخطط الشركات وينعدم التنسيق والتكامل على المستوى المحلى، خاصة وأن عمليات التنقيب أو استغلال النفط قد تدفع الشركات على توفير بعض الخدمات الضرورية المرتبطة بعملياتها التجارية مثل فتح الطرق وتوفير المياه وتقديم بعض الخدمات . بالمثل ان التمركز الادارى لشركات البترول في بعض مناطق الاستقرار دون حساب لما يتطلبه هذا التواجد من خدمات مساعدة قد يؤدى إلى الكثير من المشاكل الادارية والمعوقات الانمائية لهذه المواقع .

هذه بعض المشاكل الهامة إلتي تواجه مسار التنمية الريفية في مناطق استغلال النفط والتي لا ينبغى أن تغفل في وضع الاستراتيجيات المحلية .

في رأيى إنه لا يمكن لهذه المشاكل أن تعالج الا اذا اعتبر البترول وحقوله كمورد محلى في الاساس يستغل لتحقيق وظائف اجتماعية كثيرة منها استقرار مناطق النفط وخلق قاعدة متينة لحياة اقتصادية واجتماعية افضل . هذا النهج بطبيعة الحال هو ضد مبدأ استخدام وترحيل المواد الخام كشئ طارئ دون ربط بالاحتياجات والاقتصاديات المحلية . ويجب الا يعني ذلك اننا بهذه المداخل ننقص من مكانة البترول القومية كمادة استراتيجية لها اهميتها في اقتصاديات البلاد من ناحية عامة ، ولكن نرى انها يمكن أن تصبح قطاعاً هاماً في النهوض بالاقتصاديات المحلية بالاضافة الى ادوارها القومية اذا برمج لذلك من خلال الآتي :-

١. خلق اجهزة محلية تتمتع بلامركزية القرار في كل مناطق البترول تمثل فيها الادارات المحلية وشركات البترول العاملة لتقوم بعملية التخطيط داخل الوحدات الادارية أو لتنسيق المجهودات الانمائية خاصة حول مواقع النفط وفي مناطق التمركز الادارى للشركات . وبعدم وجود هذا الجهاز تستمر ازدواجية التخطيط والتخبط من قبل الادارات الريفية المحلية في مجال تقديم الخدمات أو تنشيط الاقتصاديات المحلية دون الالمام ببرامج ورغبات الشركات المنقبة أو المستخرجة للنفط .

ربط خطة استغلال البترول في الوحدات الادارية المحلية بالقطاعات الأخرى «الرسم التوضيحى رقم ١» في قرى واقاليم البرمجة التي يمكن أن تحدد لتسهيل عملية توصيل الخدمات المتكاملة وتحديث النشاط الاقتصادى حسب الامكانيات البيئية بكل اقليم برمجة على حدة . كما ان التخطيط لتنمية القطاعات الأخرى – الاجتماعية – الثقافية والاقتصادية يجب أن يتناسق واحتياجات صناعة البترول وأن تتكامل الخطط لضمان عدم الركود أو تدهور القطاعات الانتاجية الاخرى خاصة الزراعية .

٣. تحويل الاماكن الصالحة حول آبار البترول الى مناطق استقرار جديدة لاستيطان البدو وغيرهم ويبرمج لنموها لتصبح قادرة على البقاء عن طريق تنويع نشاطاتها الاقتصادية وربطها بالاقاليم الأخرى لتتكامل وتنصهر داخل النظام الاقتصادى القومى العام .

٤. يجب أن يؤخذ في الإعتبار احتياجات السكان المحليين والوافدين على هذه المناطق ويبرمج لها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً .

٥. على قطاع البترول الوطني والأجنبي الاهتمام بقضايا تنمية الريف من خلال المشاركة مع الاجهزة الادارية المحلية في تجهيز الخطط وتنفيذها . ان الدعم المالى والفني من قبل الهيئات والشركات العاملة في مجال النفط أمر لابد منه ويجب أن يتفق عليه لتحقيق برامج التنمية الريفية لتعود بالفائدة للمجتمعات المحلية

شكل (١)

نموذج للعلاقات بين القطاعات المختلفة والمنتفعين بالتنمية الريفية داخل نطاق الدعامات التخطيطية في أماكن تواجد البترول .

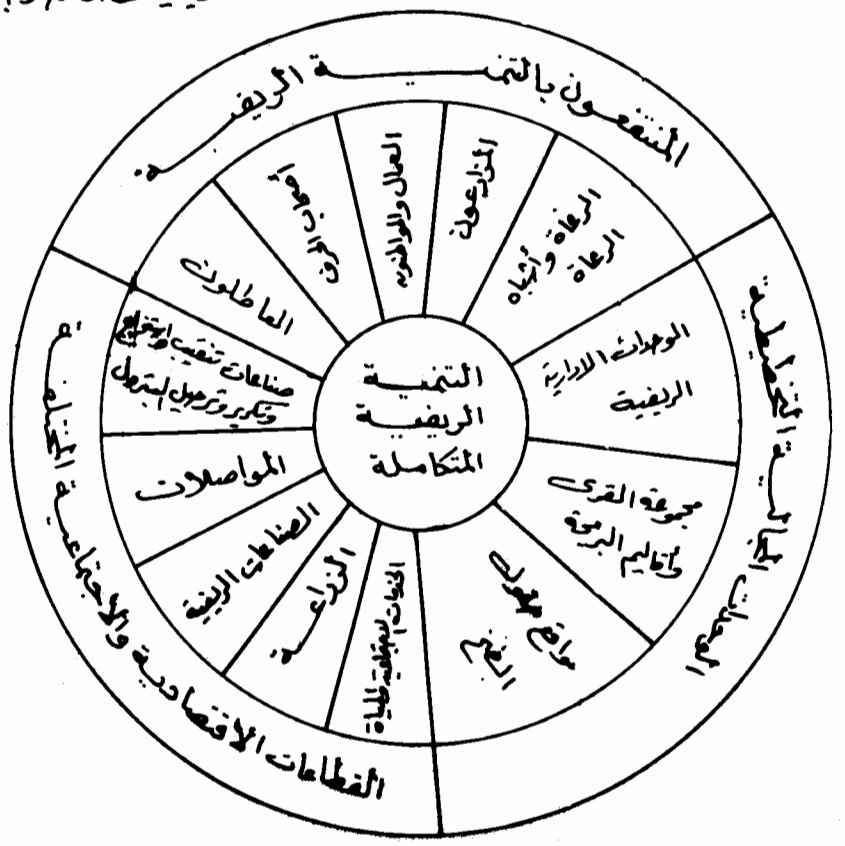

هوامش

(٢) هنالك اكثر من تعريف ومدرسة للتنمية الريفية منها التي تركز على مبدأ العدالة لتحسين وضع الفرد بعكس المدارس التي تفترض ان العدالة دون رفع معدلات الانتاج لن تؤدى الى رفع المعاناة وازالة الفقر . هنالك ايضا من يفترض ان مبدأ العدالة والارتقاء بالانتاج يجب ان يتحققا في ذات الوقت اذ ان تحقيق اى منهما لن يؤدى الى النتائج المنشودة . راجع :

Laurence I. Hewes, Rural Development; World Frontiers. (Ames: Iowa State University Press), 1974

ايضاً

Uma Lele, Design of Rural Development Lessons from Africa. (London, The John Hopkins University Press, 1975).

وصلاح العبد . الكتاب السنوى الاول في التنمية الريفية – دار المعرفة الجامعية – القاهرة – بدون تاريخ

S. A. EI Arifi, Local Government and Mass Participation in Rural Development in the Sudan . Development Studies and Research Centre, U.of K., Monograph.

واللامركزية يجب ان تعني لا مركزية في مجالات التخطيط والتمويل حتي تصبح اللامركزية الادارية حقيقة واقعة . ان عدم المقدرة على توفير الاعتمادات اللازمة لمشاريع التنمية الريفية محليا يعني ان تخضع لمعايير الاجهزة اللامركزية مما قد يترتب عليه عدم ادراجها في الخطط القومية وبالتالى عدم تنفيذها . هنا تفقد لامركزية القرار والتخطيط المحلى مضمونيهما وبالتالى تسود المركزية وتهيمن على حقوق الجماهير في صياغة حياتها ويصبح التخطيط فوقي لا يمثل الرغبات المحلية.

(٣)

"Urbanization and Distribution of Economic Development in the Sudan." African Urban Notes, Vol. VI, No. 2. 1971.

(٤) وزارة المالية والتخطيط والاقتصاد الوطني ، قسم الاحصاء الصناعى ، المسح الصناعى ١٩٧٤/٧٣م ، الخرطوم ١٩٧٦م.

(٥) من هذه المشاريع غير الناجحة :– بابنوسة للالبان ومشاريع تعليب الفاكهة ، كرتون اروما وحريج السرحة لتوطين الرحل وغيرها.

(٦) لقد تبدلت المحاصيل في مشاريع الدولة بالشمالية من محاصيل الاعلاف الى القطن الى الفاكهة والخضر . كما زادت نوعية المحاصيل في مشاريع الرى باواسط السودان.

(٧) ان توفير الخدمات في هذه المشاريع لا يعني نجاحها وجوبا اذ انها في الغالب الاعم لم تساعد على خلق المزارع المرتبط بحرفه

(٨) كان لعدم تنفيذ مشاريع الخدمات الاجتماعية في الكثير من تفاتيش هذين المشروعين اثره في عدم قبول مفهوم الاستقرار خاصة بين الرعاة.

9.

J .D Tothill (ed.) Agriculture in the Sudan. (London: University Press, 1948) PP. 2 - 3.

(١٠) نتيجة لهذا التشجيع وعدم وجود الضوابط الكافية اتسعت ايضا الزراعة خارج التخطيط والتي يترتب عليها اهدار الموارد لسوء استغلالها .

(١١) يظهر هذا جليا في منطقة جبال النوبة والانقسنا .

(١٢) نسبة لقلة الاعتمادات واتساع الرقعة المزروعة لا تنفذ هذه الخدمات بالمستوى المطلوب .

(١٣) مثل مشاريع برامج السوق الاوربية المشتركة في قريةالسنجكايةبالقرب من الدلنج وقرية السردية بالقرب من كادقلى وبرامج التعاون الفني الالماني.

S.A. El Arifi, Local,Government and Environmental Management in the Sudan in (ed.)J.Mabbut، Arid - Lands Management, United Nations University,1979,